

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في دولة مالي

The role of Algerian diplomacy in resolving the crisis in Mali



د. بن عاشر عائشة *

benachouraicha45@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ المراجعة: 2023/03/26

تاريخ الإستلام: 2022/ 08/05

ملخص

تسعى الورقة البحثية إلى الوقوف على أهم الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المركزية في مالي وممثلي الفصائل التارقية، كما تسعى الدراسة لتبيان دور الدبلوماسية الجزائرية الذي لعبته حيال الأزمات في مالي، حيث قسمت الدراسة مساعي الدبلوماسية الجزائرية إلى فترتين الفترة الأولى من 1990 إلى 2008، أما الفترة الثانية فكانت من 2014 إلى 2020 أي بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة 2013، وقد توصلت الدراسة إلى أن صانع القرار الجزائري تابع باهتمام مجريات الأزمات السياسية التي مرت بها دولة مالي ساعيا بذلك إلى تطويقها والحد من الانزلاقات الأمنية التي قد تضرر بأمن واستقرار الجزائر لاعتبار أن مالي تصنف دوليا كدولة فاشلة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المركزية، الدبلوماسية الجزائرية، التدخل العسكري الفرنسي، الأزمات السياسية.

Abstract:

The research paper seeks to stand on the most important agreements concluded between the central government in Mali and representatives of the Tariq factions. The study also seeks to show the role of Algerian diplomacy that it played in the face of the crises in Mali. The study divided the efforts of Algerian diplomacy into two periods, the first period from 1990 to 2008, and the second period was From 2014 to 2020, that

* بن عاشر عائشة benachouraicha45@gmail.com

is, after the French military intervention in Mali in 2013, and the study concluded that the Algerian decision-maker followed with interest the course of the political crises that the Mali state went through, seeking thus to surround it and reduce security slips that may harm the security and stability of Algeria, considering that Mali is classified internationally. as a failed state.

Keywords: the central government, Algerian diplomacy, French military intervention, political crises

مقدمة

أصبحت مسألة فشل الدول وانهارها في إفريقيا لصيقة ببعض دول المنطقة التي توجد فيها نماذج الدول الفاشلة بسبب الانقلابات العسكرية، أو الحروب أهلية، أو التدخلات الأجنبية، التي أضعفت من بنيتها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية. ويتجلى الفشل الدولاتي بوضوح في دولة مالي التي عرفت انهيارا في مؤسساتها السياسية بسبب الانقلابات المتكررة والمتلاحقة من جهة، وبالأضطرابات العرقية الداعية للانفصال من جهة أخرى. إلى جانب التدخل العسكري الفرنسي سنة 2013 الذي كرس الفشل الدولاتي في مالي.

تلك الأوضاع الأمنية المعقدة جعلت من مالي دولة تشكل تهديدا خطيرا على جيرانها، ما أعطى الجزائر مبررا للتدخل من خلال سعي دبلوماسيها لإيجاد حلول للمعضلة الأمنية التي تعاني منها مالي بهدف احتواء أي تهديد أمني قادم من الجنوب. فالجزائر ترتبط مع جيرانها في الجنوب بشريط حدودي صحراوي منكشف أمنيا.

إشكالية الدراسة

من هذا المنطلق تطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الدبلوماسية الجزائرية المساهمة في حل الأزمة في دولة مالي؟

فرضية الدراسة

يرتبط نشاط الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي بمدى تصاعد وتيرة الأزمات السياسية و الأمنية فيها.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية في سعيها لحل الأزمة في مالي، وإبراز الدور تلعبه الجزائر كدولة إقليمية تهتم بما يجري في محيطها الإفريقي،

منهج الدراسة

لتحليل الموضوع استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي بغية توصيف الأزمات التي مرت بها دولة مالي، كما تم استخدام المنهج المقارن الذي ساعد في رصد التباينات الزمنية لمختلف الأزمات السياسية والأمنية التي تشهدها مالي.

1. تطوromالات الأزمة في دولة مالي

منذ حصول مالي على استقلالها عام 1960 ونهاية الحقبة الاستعمارية الفرنسية، لم تعرف الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ففي عام 1963 اندلعت ثورة محلية في شمال منطقة كيدال من طرف المتمردين التوارق الذين يتمركزون في الشمال (Guichaoua.Yvan. Mathlen . Pellerin. (2017). p 29., Irsem, Paris.) .ولفهم مجريات الأزمة في مالي لابد من التطرق لأزمة التوارق أولاً.

1.1 تمرد التوارق

بعد استقلال مالي أصبحت قبائل التوارق المتواجدة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى مشتتة بين دول ذات سيادة كمالي، النيجر، الجزائر، بوركينا فاسو، وليبيا، والتي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار هذا الأخير الذي لم يراع التركيبة السكانية للمنطقة ولا الخصائص الأنثروبولوجية لها، فكان التوارق دوماً مستبعدين عن الحياة السياسية والاقتصادية من طرف النخب الحاكمة ما زرع في نفوسهم العداء اتجاه الأنظمة السياسية لدولهم، حيث أنهم قدموا تضحيات إلى جانب الاثنيات الأخرى إبان الحقبة الاستعمارية فتولد لديهم شعور بأحقية المشاركة السياسية، غير أن الواقع بعد الاستقلال أثبت استبعادهم وعزلهم عن الظفر بالمناصب العليا في دولهم، وعدم الاهتمام لمطالبهم فوجدوا أنفسهم مشتتين في الصحاري يعانون قساوة الطبيعة، فأغلبهم يمارسون مهنة الرعي التي تستدعي التنقل والترحال. (الأزمة في مالي والتدخل الخارجي). (2013) ص (03).

لم يبق التوارق مكتوفي الأيدي حيال وضعهم هذا بل قاموا بانتفاضات متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي من الفترة 1990 إلى 2009، لتشهد مالي حالة اللاإستقرار ساهم فيها عاملان رئيسيان:

- التنوع الإثني الموجود في مالي، وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال والمتمثلة في قبيلة "البامبارا" فأصبحت الدولة في نظر التوارق هي "البامبارا" بسبب سيطرة هذه الأخيرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في 1960.
- إقصاء مناطق الشمال وفي مقدمتهم إقليم أزواد من برامج التنمية الأمر الذي صعب عملية دمج التوارق وغيرهم من الاثنيات في هوية واحدة أساسها المواطنة. (مزارة زهيرة، حاج عامر، ميلود. ص 293، 2017)

جاء تمرد التوارق على الحكومة المركزية في مالي كمحصلة تحالف بين الحركات التارقية الوطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة في المنطقة (مالية، نيجرية، جزائرية وموريتانية) مارست أنشطتها الإرهابية في منطقة التوارق، واستطاعت التأثير على بعض المجموعات التارقية واستمالتها إلى برامجها، كما استفادت هذه الأخيرة من مخزون السلاح من كتائب تارقية كانت ضمن نظام القذافي بليبيا قبل سقوطه في 2011. (بن عائشة، محمد الأمين. ص 101).

1.2 تطور التمرد التارقي في مالي

منذ أحداث كيدال 1963 عرف إقليم أزواد نوعاً من الاستقرار لغاية عام 1990 حين انتفض التوارق مرة ثانية إثر انتفاضة "مناكا"، ولجأوا ثانية إلى حمل السلاح وشنوا حرب عصابات أجبرت الحكومة من خلالها على فقدان سيطرتها على الإقليم بنسبة

90%، وتأجبت الاحتجاجات في جنوب مالي للمطالبة بإسقاط نظام موسى تراوري*، وشاركت في تلك الانتفاضة "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" التي تأسست سنة 1988، وتعد أول تنظيم سياسي للتوارق الماليين.

تطور التمرد في مالي ليصل إلى درجة نزاع استدعى تدخل بعض القوى الإقليمية كالجزائر، والسنغال للإشراف على توقيع معاهدة سلام بين طرفي الأزمة عُرفت باتفاق تمناست بالجزائر في يناير 1991 نصت على الوقف الفوري لإطلاق النار، وإلغاء بعض المواقع العسكرية وإنشاء لجنة لإنهاء العدوان. كما شهد عام 1991 في مالي تبني النظام الديمقراطي وتطبيق النظام اللامركزي في كافة أقاليم البلاد (مزارة زهيرة، حاج عامر، ميلود. ص 293، 2017)، من خلال الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال "أما دو توماني توري" والذي أشرف بنفسه على عملية التحول الديمقراطي، (مصلوح، كريم. ص 254). تحصل التوارق على قدر من الإدارة الذاتية، وتبنت الحكومة برامج الإصلاح الاقتصادي التي كان لها دور كبير في الحفاظ على الأمن والاستقرار، كما تواصلت المفاوضات مع المتمردين التوارق – الذين لم يكونوا راضين عن مخرجات الحكومة الانتقالية بقيادة "أما دو توماني توري" – وأسفرت عن اتفاقية سلام ثانية عام 1992 تضمنت إنهاء التمرد، وإدماج التوارق في الجيش المالي والخدمات العمومية، إلا أن مطالب المتمردين التوارق كانت تتمحور حول الانفصال، ما أطال عمر الأزمة بسبب النزعة الانفصالية لدى هؤلاء التوارق (مزارة زهيرة، حاج عامر، ميلود. ص 293، 2017).

من جهة أخرى قاد الجنرال "أما دو توماني توري" البلاد إلى انتخابات رئاسية ديمقراطية سلم من خلالها السلطة للرئيس المنتخب "ألفا عمر كوناري" الذي استمر في حكم مالي لعهدتين متتاليتين (1992-2002) (مصلوح، كريم. ص 254)، والذي أبرم بدوره الاتفاقية الثالثة سنة 1996 مع المتمردين التوارق والعرب بوساطة الجزائر وليبيا وكان من بنودها السيطرة الكاملة فيما "للتوارق" على الأقاليم التالية: "إيفوغاس"، "إيماغاد"، "وادنان"، وانسحاب الجيش المالي من كيدال. كما تم الاتفاق على إدماج عدد كبير من شباب "التوارق" و"العرب" في جميع الإدارات الحكومية وأماكن النفوذ خاصة الشرطة والجيش، والجمارك والدرك والحرس الرئاسي، وإدارة الشركات والاستفادة من مشاريع التنمية. (المهدي، سعد. 2012، ص 34)

في سنة 1997 تم انتخاب الرئيس "عمر كوناري" لعهدته الثانية وواصل نهج الإصلاح السياسي إلى غاية 2020 تاريخ الانتخابات الرئاسية والتي خاضها الجنرال أما دو توماني توري – الذي قدم استقالته من منصب رئيس الأركان سنة 2001 – وفاز بها كثنائي رئيس منتخب في مالي وأعيد انتخابه سنة 2007. (مادي إبراهيم كاتني. 2014. ص 06)

*- "موسى تراوري": قاد انقلابا عسكريا حين كان ملازما سنة 1968 ضد نظام كيتا ليتولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى تشكيل الحكومة في سبتمبر 1969، ثم التصديق على الدستور عام 1974 الذي اعتمد من خلاله "تراوري" على الحزب الواحد لتسيير دولة مالي، إلا أنه بعد سقوط المعسكر الشرقي، والضغط الفرنسي من طرف الرئيس فرانسوا ميتران، أعلن إنشاء دستور جديد يتبنى التعددية الحزبية، رغم ذلك استمر في حكمه العسكري إلى غاية انقلاب الكولونيل "أما دو توماني توري" في 26 مارس 1991، أنظر في ذلك (مزارة زهيرة، حاج عامر، ميلود. ص 293، 2017).

في ماي 2006 بدأت بوادر اندلاع التمرد الرابع للتوارق أين تم الهجوم على الموقع العسكري "بكيڨال" و"منكا" من طرف الحركات الأوزادية للتعبير عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي إلى مناطق تواجد التوارق، وأعلنت الحرب ضد الحكومة المالية بعد فشل الوساطة التي قام بها الزعيم التارقي "إياد آغ أغالي" بين الرئيس "أماڨو" وزعيم التمرد التارقي "إبراهيم آغ بهنغ" و"الحسن فغاغا" (مزارة زهيرة، حاج عامر، ميلود. ص 293، 2017)، لتتدخل الجزائر باتفاقية سلام بين الطرفين في جويلية 2006 رفضها المتمردون لعدم ثقتهم في وعود السلطة المركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الشمالية، وأشاروا إلى أن الاتفاقية لم يُنفذ منها سوى تسليم مقاتلي التوارق لأسلحتهم في 09 مارس 2007، ما دعا جماعة "بهنغ" إلى الانتفاضة في أوت 2007 للمطالبة بتوسيع نطاق الحكم الذاتي للتوارق في شمال مالي، فازدادت الأمور تأزما وتدهور الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (مزارة زهيرة، عامر حاج، ميلود. ص 294-295) بعد أن شن التوارق تمردا على إثر تدمير مراعيهم، واستغلال حقول اليورانيوم وعدم استفادتهم كمجموعات محلية من تلك الثروة. (مادي إبراهيم كاتني. ص 06-07)

أخذت الأزمة في مالي شكلا آخر من التصعيد، ففي 26 أوت 2007 اختطف أتباع زعيم المتمردين التوارق "إبراهيم آغ بهنغ" خمسين رهينة أغلبهم من الجنود في شمال وشرق مالي في مدينة "تينزواتين" على الحدود الجزائرية التي تبعد بـ 1000 كم شمال شرق العاصمة "باماكو"، تدخلت بعدها ليبيا للتسوية بين الطرفين في 20 مارس 2008 في إطار ما سمي لاحقا بـ "بروتوكول تفاهم". رغم تبني حكومة "أماڨو توماني توري" بناء خطة برنامج خاص بالتنمية والأمن والسلام في شمال مالي في أوت 2011 بقيمة 64 مليون دولار. ((مزارة زهيرة، عامر حاج، ميلود. ص 295) إلا أن الهجمات على الجيش الحكومي، والمنشآت العامة لم تتوقف خاصة بعد أن تشكلت فيها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" "MNLA" سنة 2010 وأصبح من أولى مطالبها الانفصالية حق التوارق في تقرير مصيرهم. (مادي إبراهيم كاتني. 07)

1.3 الانقلاب العسكري 2012 والتدخل الفرنسي في مالي

في 17 يناير 2012 استحوذ المتمردون التوارق على ثلثي أراضي مالي من خلال سيطرتهم على الأقاليم الثلاثة التالية: "تمبكتو"، "غاو"، و"كيڨال"، وقد تمت العملية من طرف التنظيمات التالية: (مادي إبراهيم كاتني. ص 09)

❖ التنظيمات الانفصالية: وتتمثل في "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" "MNLA" والتي تدّعي العلمانية وتسعى لكسب الدعم الغربي سياسيا وإعلاميا وماليا.

❖ التنظيمات الإسلامية: وتتمثل في:

❖ جماعة أنصار الدين "بقيادة إياد آغ أغالي وغالبيتهم من توارق مالي.

❖ "جماعة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا يتشكل غالبيتهم من غرباء من الجزائر وموريتانيا وبعض الدول

الإسلامية وعدد قليل من الشباب الماليين.

❖ "جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي" وهم غرباء تماما عن البلاد (كونتاو، الشيخ إبراهيم. 2013. ص 36)،

دخلوا البلاد عن طريق الهجرة غير الشرعية باسم الجهاد في الإسلام. (مادي إبراهيم كاتني. ص 09)

ويمكن القول أن تمرد 17 يناير 2012 يختلف عن سابقه في عدة نقاط أهمها:

■ أن هذا التمرد كان حصيلة تحالف بين الفصائل التارقية ومجموعات إسلامية متطرفة، استفادت من مخزون السلاح الذي حصلت عليه منه الفصائل المتمردة والجماعات الداعمة لها من كتائب تارقية كانت ضمن كتائب القذافي.

■ أن جميع الاتفاقيات التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات التارقية - ما قبل التمرد - من طرف دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر لم تكن ضمن عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تعكس طموحات سكان شمال مالي، كما أن الوساطة السلمية التي قادتها الجزائر والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عام 2020 جاءت متأخرة لأن الوضع تغير لفائدة حركة التمرد.

■ حركة التمرد هذه جاءت في وقت كانت فيه الحكومة المالية في أضعف حالة لها. ففي مارس 2012 حدثت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش، ما أعطى سمة التوازن الهش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين الذين انقلبوا على الرئيس "أما دو توماني". (الأزمة في مالي. والتدخل الخارجي". ص ص 03-04)

➤ الإنقلاب العسكري في مالي

رفضت الحكومة المركزية في مالي بقيادة الرئيس "أما دو توري" طلب مجموعة من العسكريين تسليح زملائهم الذين يعانون من هزائم متكررة في شمال البلاد في مواجهة المتمردين هناك، وبعد فشل وزير الدفاع "ساديو كاساما" احتواء الاحتقان يوم 21 مارس 2012 خلال زيارته للقاعدة العسكرية بالقرب من القصر الرئاسي، بدأ الجنود بقذف سيارته بالحجارة وإطلاق النار في الهواء مجبرين إياه على المغادرة.

في السياق ذاته، وفي 22 مارس 2012 اقتحم عسكريون من الجيش المالي مبنى الإذاعة والتلفزيون في باماكو العاصمة وطوقوا القصر الملكي وحاصروا الرئيس "أما دو توماني توري" واعتقلوا عددا من الوزراء، وتم تعليق العمل بالدستور، (انقلاب في مالي "2012. <https://www.wikiwand.com/ar>)، وأعلنوا إنهاء حكم الرئيس "أما دو توري" وحل جميع المؤسسات الحكومية وتعيين النقيب "أما دو سانوغو" لتولي الحكم. خرج بعدها الماليون في العاصمة باماكو منددين بالانقلاب العسكري ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي للبلاد. (العزب موسى، عايدة. 2015. ص 54)، في هذه الأثناء سيطر المتمردون التوارق على المدن المالية الشمالية، فمدينة "تمبكتو" سقطت في يد مقاتلي "حركة أنصار الدين" (مزارة زهيرة، عامر حاج، ميلود. ص 297)، بينما سيطرت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" على مدينة "غاو"، ومدينة "كيدال". (العزب موسى، عايدة. ص 55)

في 16 أبريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" الانفصال عن دولة مالي واستقلال إقليم الأزواد، وأكدت على اعترافها بدول الجوار الإقليمي، والعمل على بناء مؤسسات دولتهم بإقليم "أزواد" (شمال مالي)، وكذا العمل على توفير الأمن وإنشاء دستور للبلاد على أسس ديمقراطية. لكن دور الجوار (الجزائر، موريتانيا والنيجر) رفضت إعلان الانفصال جملة وتفصيلا.

الخريطة رقم 1: إقليم أزواد الواقع شمال مالي.



(المصدر: ولد محمود أبو المعالي، <https://studies.aljazeera.net>).

➤ التدخل الفرنسي في مالي

بعد أن سادت الفوضى في مالي إثر الاشتباكات المسلحة بين العسكريين الماليين والجماعات الإسلامية المتشددة، وخوفا من تقدمهم نحو العاصمة "باماكو" والسيطرة عليها، طلبت الحكومة المالية من فرنسا أن تتدخل عسكريا. من جهتها أعلنت فرنسا آنذاك أن تدخلها العسكري أصبح وشيكا ولكن لن تشارك فرنسا في العمليات القتالية الميدانية بل ستكتفي بتقديم المساعدات اللوجستية والتقنية للقوات الإفريقية. (العزب موسى، عايدة، ص 48)، لكن سرعان ما سعت فرنسا إلى تدويل قضية مالي في هيئة الأمم المتحدة واستصدار ثلاث قرارات* أممية. بعدما صوت مجلس الأمن بالإجماع لصالح مشروع قرار تقدمت به فرنسا تطالب فيه حكومة مالي بالسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد من خلال خطط عسكرية. كما كان لفرنسا الدور الفعال لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس" "ECOWAS" بإرسال قوة عسكرية إلى مالي للمحافظة على وحدة ترابها. (الأزمة في مالي، والتدخل الخارجي. ص 05)

تجدر الإشارة، إلى أن القرار رقم 2085 والصادر في 20 ديسمبر 2012 كان من بين أهم القرارات الأممية التي سعت فرنسا إلى استصدارها، فقد سمح هذا القرار بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة إفريقية مدتها عام (العزب موسى، عايدة. ص 55-56)، قد تمكن فرنسا من خوض حرب بالوكالة، لكن الموقف الفرنسي سرعان ما تغير مع إحكام الجماعات المسلحة الإسلامية سيطرتها على الشمال وتحضيرها إلى التوجه نحو الجنوب للسيطرة على العاصمة "باماكو". أصبحت فرنسا في مواجهة مباشرة مع الجماعات المسلحة خاصة بعدما أعلنت حالة الطوارئ في مالي وبعد أن تقدمت حكومة "سانوغو" بطلب رسمي لفرنسا بالتدخل العسكري الأمر الذي ساهم في تبرير فرنسا لتدخلها ضمن ما أسمته "مساعدة دولة صديقة" وليس انتقاصا من سيادتها الوطنية

*-القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، واختص بالوضع في مالي (05 جوان 2012)، القرار رقم 2071، بشأن مالي (12 أكتوبر 2012)، القرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).

بل بهدف طرد الجماعات الإسلامية المتطرفة، أي أن التدخل الفرنسي في مالي جاء ضمن "الحرب على الإرهاب". (الأزمة في مالي والتدخل الخارجي". ص 05-06)

وقد صرح الرئيس الفرنسي آنذاك "فرانسوا هولاند" أن: "أهداف الحملة العسكرية في مالي هي وقف الاعتداء وتأمين العاصمة باماكو والحفاظ على وحدة أراضي مالي". وافتكت فرنسا دعم كل من بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، هولندا إيطاليا والولايات المتحدة. ورحب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" على إثر ذلك بالتدخل الفرنسي في مالي. إضافة إلى تفهم كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن للتدخل العسكري، كما وافق الاتحاد الأوروبي على إرسال قوة عسكرية للمساهمة في تدريب الجيش المالي. من جهة أخرى نفذت الطائرات الفرنسية أولى هجماتها بإعلانها بدء العمليات العسكرية في مالي يوم 11 يناير 2013 باستهداف الجماعات الإسلامية التي كانت بصدد التوجه نحو العاصمة "باماكو". وشنت الطائرات المقاتلة الفرنسية ضربات جوية استهدفت كل من "غاو" و"كيدال" شمال شرق "أزواد". ونظمت فرنسا قوة تعدادها 1700 جندي مقاتل تساعد قوات تشادية وأطلقت على العملية اسم "سيرفال" أو "القط المتوحش". (العزب موسى، عايدة. ص 56)

يأتي تدخل فرنسا عسكريا في مالي ضمنيا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والسياسية والأمنية في الساحل الإفريقي، فالاستثمارات الفرنسية في مجال المعادن في مالي ضخمة، إضافة إلى دول الجوار كاستثماراتها في النفط في الجزائر واليورانيوم في النيجر، وموريتانيا استنادا إلى تصريح وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في 14 يناير 2013 بقوله: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة". (مادي إبراهيم كاتني. ص 18)

من جهة أخرى جاء التدخل الفرنسي في مالي للحفاظ على نفوذها التقليدي والتاريخي في مجابهة المد الأمريكي والصيني، باعتبارها القوة الاستعمارية الوحيدة التي حافظت على علاقاتها الثقافية والاقتصادية والعسكرية الوطيدة مع مستعمراتها القديمة في إفريقيا. وتشير بعض التقارير أن فرنسا تدخلت عسكريا نحو خمسين مرة في إفريقيا منذ عام 1960. أيضا لابد من الأخذ في الحسبان قضية اختطاف الرهائن الفرنسيين من طرف الحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي، حيث يتواجد 6000 مواطن فرنسي في مالي يستوجب حمايتهم وتوفير الأمن لهم. (مادي إبراهيم كاتني. ص 19-20)

الخريطة رقم 2: توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية الفرنسية بمالي



المصدر: (شليغم، عيبر. <http://acrseg.org/36650>)

2. الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية

ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمات والصراعات في دول الجوار الإفريقي على بعدها الجهوي في التعاون من أجل الأمن والسلم في المنطقة، وعلى السعي لحل الخلافات بطرق سلمية من خلال الوساطة بين أطراف النزاع.

2.1 الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية 1900-2008

سعت الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين إلى تسوية النزاعات بين الحركات التارقية في إقليم أزواد بشمال مالي وصولاً إلى التدخل العسكري الفرنسي. بطرحها لعدة حلول من خلال اتفاقيات ضمت أطراف النزاع وعدة دول مجاورة. جاءت كالاتي :

- قمة "جانت" 8-9 سبتمبر 1990 : ضمت هذه القمة كلاً من النيجر، مالي وليبيا وجماعات التوارق. وهدفت لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، وتنمية المناطق الحدودية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة من الطرفين المالي والتارقي. (جدو، فؤاد. ص 330)

- اتفاقية تمناست يناير 1991 : تمت بين الحكومة المالية وحركة الأزواد لوضع حد لحوالي ستة أشهر من الاقتتال والتمرد، وتمكين أعيان التوارق في كل من الجنوب الجزائري وشمال مالي من الاطلاع على كل التطورات الخاصة بقضيتهم. (ساحلي، مخلوف . 2016. ص113)

- اتفاقية باماكو أبريل 1992: بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق لوضع حد للاقتتال. (جدو، فؤاد. ص 330). استمر اللجوء إلى الوساطة الجزائرية في كل مرة يتجدد فيها التمرد والتصادم بين الحكومة المركزية المالية ومتمرد التوارق بسبب تردي أوضاعهم والاجتماعية والسياسية. سعت الجزائر أيضاً إلى تذليل العقبات أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين إلى أن توصلوا

إلى اتفاق شامل في تمبكتو عام 1996 يقضي بحرق أسلحة المتمردين، وشهد العملية كل من ممثلي الجزائر والمجتمع الدولي. (بن الشهب، عبد الرؤوف. ص 22، (2018/2019))

- اتفاقية الجزائر جوان 2006 لتسوية مشكلة التوارق مجددا، حيث طلبت السلطات الرسمية المالية و"التحالف من أجل الديمقراطية والتغيير"* من الجزائر التدخل بعد الهجوم الذي شنّه التحالف على ثكنات عسكرية في "كيدا لوميناكا". وقد نص الاتفاق على تحقيق التنمية في إقليم "أزواد" ودمج مقاتلي التحالف في الجيش المالي، والمساهمة في الحرب ضد الإرهاب. تم توقيع الاتفاقية من الجانب الجزائري كل من وزير الخارجية آنذاك "محمد بجاوي"، والوزير المنتدب السابق للشؤون الإفريقية والمغاربية "عبد القادر مساهل" وسفير الجزائر لدى مالي "عبد الكريم غريب" الذي يعد مهندس الاتفاق، وأعضاء من الحكومة الجزائرية. إلا أن الوساطة لم تُحترم وتعثرت بسبب الهجوم الذي قام به "إبراهيم بهنغ" رفقة بعض المنشقين بالهجوم على القاعدة العسكرية "بتينزاوتين" في 2007، ما اضطر الجزائر للتدخل مرة أخرى لاحتواء الموقف الذي انتهى بتوقيع بروتوكول يقضي بتفعيل اتفاق جوان 2006، وتسليم أسلحة المتمردين وفق جدول زمني. (بن الشهب، عبد الرؤوف. ص ص 230-291).

- اتفاق جويلية 2008: جاء لتسوية الخلافات السابقة من خلال جولات تفاوضية بين الطرفين توجت بالاتفاق على وقف الاقتتال وتثبيتته ومراقبة احترامه. إلى جانب السعي إلى إطلاق مساجين كل طرف عند الآخر، والسهل على حل مشاكل النازحين إلى الحدود الجزائرية المالية. ولتسريع تطبيق تلك البنود أنشئت لجنة خاصة شهر أوت 2008 تتألف من 200 عضو من كلا الطرفين. (بويبية، نبيل. ص 442، (2017/2018)).

شكلت الأزمة الليبية منعطفا خطيرا اتجاه الأمن في مالي، فعودة المجندين الماليين والنيجيريين ذوي الأصول التارقية الذين كانوا ضمن كتائب العقيد القذافي في وحدة خاصة تسمى "الوحدة 32" أجبرت السلطات المالية في كيدال إلى استقبالهم ودمجهم في الجيش النظامي المالي. إلى جانب المسلحين الذين تمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر جوان 2006. وتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية دفع فرنسا إلى التدخل العسكري عام 2013 بعد انقلاب 2012. (بن عائشة، محمد الأمين. ص 101). عبرت الجزائر عن استيائها إزاء التدخل الفرنسي على لسان الوزير الأول السابق "أحمد أويحي" حين صرح لجريدة "EL Moujahid" (المجاهد) قائلاً: «أي تدخل أجنبي في مالي يشكل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر». وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه عبد القادر مساهل حين قال: «الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض». (بن عائشة، محمد الأمين ، ص 130). كما اعتمدت الجزائر في بداية التدخل مقارنة "انتظار وترقب". (جدو، فؤاد. ص 330).

2.2 الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية 2012-2020

تدخلت الجزائر مجدداً بدبلوماسية نشيطة عقب الانقلاب العسكري في مالي 2012، ومطالبة إقليم "أزواد" بالانفصال الذي رفض جملة وتفصيلاً في قمة نواكشوط في 09 أبريل 2012، بحضور مالي والنيجر والجزائر. كما عبرت الجزائر عن رفضها

*-التحالف الديمقراطي من أجل التغيير: هو حزب غير معروف على الساحة الوطنية يتزعمه أحمد أغبيبي.

لمقترح منظمة الايكواس المؤيد للتدخل الأجنبي في قضية مالي، وعبر عبد القادر مساهل عن موقف الجزائر الداعم للحوار والحل السياسي الداخلي دون تدخل خارجي. إضافة إلى ذلك عملت الجزائر على النأي بنفسها عن النزاع في مالي عبر وقف إمدادات السلاح التي كانت تقدمها للجيش المالي بغية محاربة تنظيم القاعدة. إلا أن ذلك لم يمنع من احتضانها لاتفاقيات أخرى جاءت كالآتي:

- اتفاقية الجزائر 22 ديسمبر 2012: دعت من خلالها إلى تعاون الأطراف الانفصالية مع الحكومة المركزية يكرس وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، كما تضمنت الاتفاقية خطة الجزائر لتنظيم انسحاب الميليشيات المسلحة بالشمال المالي وإنشاء صندوق لإعمارهم. إلا أن هجوم تنظيم القاعدة على بلدة كونا Konna في 10 يناير 2013 مهد للتدخل العسكري الفرنسي بحجة مكافحة الإرهاب. (رسولي، أسماء. ص 193-194، (2017/2018))

- اتفاقية 22 جويلية 2013: تعتبر من أهم الاتفاقيات المبرمة بين طرفي النزاع عبر وضع خارطة طريق للحل السلمي، ووضع أجندة حوار بوساطة جزائرية تتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد، يتم ذلك وفق جولات للنقاش والحوار يأتي بعدها التوقيع النهائي على الاتفاق بالعاصمة باماكو. وقد تمت خمس جولات رئيسية في إطار الحوار المالي الشامل إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام في 01 مارس 2015. (رسولي، أسماء. ص 194). التي مرت بخمس جولات:

• **الجولة الأولى:** من 16 إلى 24 جويلية 2014 وُضعت من خلالها أسس عملية بناء السلم عن طريق المفاوضات الأولية التي نصت على تعزيز الثقة بين الأطراف المالية ووقف إطلاق النار، والعمل على توحيد المواقف بين العناصر التارقية.

• **الجولة الثانية:** من 10 إلى 27 سبتمبر 2014 تم الاعتراف المتبادل بين الحركات الأروادية والحكومة المالية والاتفاق على الوحدة الترابية المالي، وإدماج التوارق في المؤسسات السياسية والإدارية الرسمية ومكافحة الإرهاب وتنمية الشمال المالي. وتمت هذه المرحلة بحضور ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في إطار أجندة الحوار التي أقرتها اتفاقية 22 جويلية 2013. (بوبية، نبيل. ص 446-447)

• **الجولة الثالثة:** 19 أكتوبر 2014 استأنف المفاوضون الحوار من أجل النظر في وثيقة التفاوض التي قدمها فريق الوساطة الدولية، ودراسة عناصر اتفاق سلام التي تضمنتها الوثيقة كحل مبتكر مقارنة، بما سبق التفاوض حوله من مسائل سياسية ومؤسسية والدفاع ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية. (رسولي، أسماء. ص 196)

• **الجولة الرابعة:** 23 أكتوبر إلى 20 نوفمبر 2014 تم خلال هذه الجولة الموافقة على الوثيقة المقدمة من قبل فريق الوساطة الدولية واعتبارها قاعدة متينة من طرف الحكومة المالية والجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي، ما ميز الجولة الرابعة أنها شهدت عدة جلسات للحوار والتشاور بين ممثل الحكومة المالية وممثلي الحركات الأروادية، وكذا ممثل بعثة الأمم المتحدة بمالي المينوسما، تلتها اجتماعات تقييمية لتحضير الجولة الخامسة. (فرحاتي، عمر، إبراهيمي، مريم. ص 219).

• الجولة الخامسة: من 07 إلى 19 فيفري 2015: في هذه الفترة تواصلت الاجتماعات الماراتونية بين المفاوضين المحليين والدوليين، شهدت بداية الاجتماع التقييمي لوزير الخارجية "رمطان لعامرة" في 07 فيفري 2015، أعقبه في 11 من نفس الشهر اجتماع بين الحكومة المالية، وفريق الوساطة الدولية برئاسة "رمطان لعامرة" والوزير الأول المالي "موديبوكتيا". وفي يوم 16 فيفري 2015 انطلقت رسميا الجولة الخامسة التي اصطلح على تسميتها بجولة "جنان الميثاق"، وقد ضمت كل المفاوضين دون استثناء، تم من خلالها التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق وقف إطلاق النار. (رسولي، أسماء. ص 197)

تلا ذلك، التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في 01 مارس 2015، بعدها تبني الاتحاد الإفريقي دعمه الكامل للاتفاق، مجدداً تأكيده على الوحدة الترابية وسيادة مالي، لينتهي المطاف يوم 14 ماي 2015 بتوقيع حركات الأزواد بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة. ثم في اليوم الموالي 15 ماي 2015 وقعت رسميا على الاتفاق المذكور كل من الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية بالجزائر العاصمة وسط ترحيب دولي على غرار فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. (فرحاتي، عمر، براهيم، مريم. ص ص 119-120، (2017))

في السياق ذاته، واصلت الدبلوماسية الجزائرية تحركاتها إثر الانقلاب العسكري الأخير في مالي بقيادة العقيد "أسيبي غويتا" في 28 أوت 2020 وإجباره للرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" على الاستقالة. أوفد خلالها الرئيس "عبد المجيد تبون" وزير الخارجية "صبري بوقادوم" إلى باماكو مرتين في أقل من شهر، وكان "بوقادوم" أول مسؤول أجنبي يصل إلى باماكو عقب الانقلاب العسكري مصرحاً: «جئت لأستمع وأتبادل وجهات النظر» في إشارة منه أن ما يشغل مالي يشغل بالضرورة الجزائر. إضافة إلى ما صرح به الرئيس "تبون" في لقاء له مع ممثلي وسائل الإعلام أن: «الحل في مالي سيكون 90% جزائرياً». جاءت التحركات الأخيرة الدبلوماسية الجزائرية للتأكيد على الحفاظ على سريان "اتفاق السلم والمصالحة". (مختار، حمزة. 2020)

تسعى الجزائر لاستتباب الأمن على جبهتها الجنوبية، خاصة وأن ما يقارب 50 ألفاً من التوارق يتوزعون في صحراء الجزائر الغنية بالنفط والغاز، قد يشكلون خطر المطالبة بالانفصال على غرار توارق مالي. فضلا عن خطر الحدود الممتدة على 1400 كم.

خاتمة

صفوة القول، أن الجزائر تدرك حقيقة التهديدات الأمنية القادمة عبر حدودها الجنوبية والتي تشكل خطراً على أمنها الوطني والمجتمعي، وأن الدولة الفاشلة لها ارتدادات إقليمية من شأنها زعزعة استقرار دول الجوار، لذلك تعمل الدبلوماسية الجزائرية على إيجاد الحلول لقضايا تعتبر شائكة في دولة مالي، خاصة أن الدولتين تشتركان في مكون بشري يطالب بحقوقه من وقت إلى آخر وهو العناصر التارقية التي تشعر دوماً بالإقصاء والتمييز، وتطالب بالانفصال مما يهدد الوحدة الترابية لكلا البلدين، فمساعي الدبلوماسية الجزائرية تتميز ببعدها الوحدوي الوطني، والسلامة الترابية، إضافة إلى السعي إلى استتباب الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: أن الحركات الانفصالية التارقية هي نتاج لعملية الإقصاء والتهميش الممارس عليها من الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في مالي.

ثانياً: أن إدراك صانع القرار السياسي الجزائري لحجم التهديد الأمني القادم من مالي جعله حاضراً في كل الأزمات التي تمر بها مالي.

ثالثاً: أن الدبلوماسية الجزائرية كانت حكيمة في كثير من الأحيان باستبعادها الحل العسكري، وتغليب الحل السياسي، بالجلوس على طاولة المفاوضات، وإبرام والاتفاقيات المشتركة دون إقصاء الطرف التارقي منها.

قائمة المراجع

- (1) شليغم، عير. <http://acrseg.org/36650>.
- (2) Guichaoua.Yvan. Mathlen . Pellerin. (2017). p 29. (Irsem, Paris.). . Les relations entre pouvoir central et périphéries.
- (3) الأزمة في مالي والتدخل الخارجي. (2013). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.
- (4) العزب موسى، عايذة. 2015. جذور العنف في الغرب الإفريقي حالاً مالي ونيجيريا، ط 1. دار البشير للثقافة والعلوم . مصر .
- (5) المهدي، سعد 2012. قضية الطوارق في مالي. مجلة قراءات إفريقية. العدد 13. المنتدى الإسلامي. أبو ظبي. الصفحة 34.
- (6) انقلاب في مالي . <https://www.wikiwand.com/ar> . 2012.
- (7) بن الشهب، عبد الرؤوف " . (2018/2019) . (. الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار . "1999/2018 كلية العلوم السياسية . جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة). الجزائر.
- (8) بن عائشة، محمد الأمين. (2017). الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير. د ط. نور للنشر. موريشيوس .
- (9) بويبية، نبيل ، " (2017/2018) الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات . "كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية . جامعة الجزائر 3. الجزائر.
- (10) جدو، فؤاد ، " السياسة الخارجية الجزائرية والتحولت الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي . "مجلة المفكر. العدد 13. جامعة محمد خيضر . بسكرة، الجزائر. 2016.
- (11) رسولي، أسماء . (2017/ 2018) . (. التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر "2001، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية . جامعة باتنة). 1. الجزائر.

- (12) ساحلي، مخلوف. 2016. يناير. " (2016 دور الجزائر في بناء السلم والأمن في القضاء الجيو سياسي الجهوي، دراسة في الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية. "مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي. الجزائر المعهد العسكري للوثائق .
- (13) فرحاتي، عمر، براهيمي، مريم. ((2017)). الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد. ط. 1. الدار الجزائرية. الجزائر.
- (14) كونتاو، الشيخ إبراهيم. " 2013. النزاع المسلح في مالي. "مجلة قراءات إفريقية، العدد. 16. المنتدى الإسلامي. أبو ظبي.
- (15) مادي إبراهيم كاتي. (2014). الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012 "دورية آفاق إفريقية. العدد. 36. الهيئة العليا للاستعلامات، مصر.
- (16) مختار، حمزة. 2020. الجزائر في مالي دبلوماسية نشطة وصدام مع إكواس"، (2020)، <http://asharq.com>.
- (17) مزارة زهيرة، حاج عامر، ميلود. (2017). النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة سر من رأى، المجلد 13. العدد. 49. جامعة سامراء. موريتانيا أنموذجا.
- (18) مصلوح، كريم. (2014). الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. ط. 1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.
- (19) ولد محمود أبو المعالي، <https://studies.aljazeera.net>.